



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

اللجنة الدائمة الثالثة للحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان

"نواب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من أجل حقوق الإنسان"

المقررة: النائبة ساندرين مورك (فرنسا)

أُعيد القرار بالإجماع يوم 22 فبراير 2019 خلال الجلسة العامة الثالثة عشرة بمدينة بلغراد

إن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط،

(أ) وإن تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الحالي لحقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية؛

(ب) وإن تشير إلى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وغيره من مصادر حقوق الإنسان؛

(ت) وإن تشدد على أهمية دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان، من خلال المهام التشريعية والإشراف على السلطة التنفيذية، واعتماد ميزانية الدولة وكذلك من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وضمان حسن أدائها بما يتفق مع مبادئ باريس؛

(ث) وإن تدرك الدور الهام الذي تضطلع به البرلمانات كترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، ودعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، لا سيما في قراراته 15/22 و 29/26 و 14/30 و 29/35؛

(ج) وإن تشير إلى التقرير 351/72 للأمم المتحدة، الذي يشجع فيه البرلمانات على إنشاء لجان دائمة لحقوق الإنسان، وعلى المشاركة بنشاط في الأعمال المتصلة بالآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان؛

(ح) وإن تشير إلى التقرير 25/38 لمجلس حقوق الإنسان و " مشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان " الواردة في التقرير، والتي تهدف إلى توجيه البرلمانات نحو إنشاء لجان برلمانية مكرسة لحقوق الإنسان؛

I. تؤكد من جديد ارتباطها والتزامها بحقوق الإنسان في المنطقة ؛

II. تدعو برلماناتها الأعضاء إلى ضمان اضطلاع السلطة التنفيذية بمسؤوليتها كتنفيذ التوصيات المتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان، والمساعدة في سد الثغرات في هذه المسألة، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير حماية أفضل للناس، لا سيما للفئات الضعيفة؛ وتأييد " مشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان "؛

.III **تدعو** بوابها إلى استثمار وقتهم وجهودهم في الترويج لثقافة حقوق الإنسان في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز قدراتهم الخاصة من أجل أداء مهامهم التشريعية والإشرافية والتمثيلية، والمشاركة في أنشطة الجمعية حول هذا الموضوع؛

.IV **تشجع** اعضائها على المشاركة في إعداد التقارير الوطنية التي تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل أو إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان؛ الانضمام للوفود المبعوثة للمشاركة في جلسات الحوار؛ المشاركة في أي آلية تنسيق وطنية للإبلاغ والمتابعة، المشاركة في رسم خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات؛ المشاركة في إعداد التقارير لمنتصف المدة؛ عقد اجتماعات مع حكوماتهم للمشاركة بشكل أفضل في عملية الاستعراض الدوري الشامل واللقاء مع ممثلي آليات حقوق الإنسان، مثل المقرررين الخاصين، خلال زيارتهم القطرية؛

.V **تدعو** اعضائها لضمان تخصيص الموارد الكافية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية، والاستثمار في تحسين الهياكل الأساسية الديمقراطية للحكومة؛

.VI **تشجع** البرلمانات الأعضاء فيها على التصديق على صكوك حقوق الإنسان وتنفيذها، ومعالجة القضايا الرئيسية مثل إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، والاتجار بالبشر، والمفروضة على حرية التعبير والتجمع، والتمييز وإقصاء الفئات الضعيفة، وتنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين؛

.VII **تدعو** البرلمانات الأعضاء فيها، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إنشاء لجان برلمانية مكرسة لحقوق الإنسان، وفقاً " للمبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان " الواردة في التقرير A/HRC/38/25 لمجلس حقوق الإنسان؛

.VIII **تشجع** اعضائها على الدفاع عن تعددية الأطراف، ودعم المنظمات الدولية التي تعزز حقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ودعم تنسيق الجهود المبدولة في مجال حقوق الإنسان مع جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة من أجل جهود الوقاية والإصلاح التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، والالتزام بالحوار المستمر مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

.IX **تدعو** البرلمانات الأعضاء إلى الدعوة إلى استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة أكثر فعالية.